

بسم الله الرحمن الرحيم

كشف الغلط في استدلال مجيز الاحتفال بالمولد

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسوله، وآله، وصحبه.

وبعد؛ فقد كتب الدكتور ربيع العايدي من الأردن رسالة في تجويز الاحتفال بمولد النبي ﷺ، وقد اشتملت رسالته على مغالطات جلية، لعلها غير مقصودة، فأحببت التنبيه عليها، والله يتولانا وإياه، وقد جعلت جوابي في مسائل:

المسألة الأولى: أنه قال: «علينا أن نفرق بين الأصل وأثره»، ثم قال: «الدليل يُطلب للأصل، ولا يُطلب للأثر؛ لأن الأثر تابع له، ولازم من لوازم الفعل، فإذا كان الدليل مع جواز الفعل؛ جاز أثره، وإذا كان الدليل على حرمة الفعل؛ حرم أثره».

ووجه المغالطة فيها: تسمية العبادة أثراً، وهذا خلط للحق بالباطل، فإن الاحتفال فعل، وليس أثراً، والفعل هو الذي يكون له أثر، وأثره ظهور تعظيم النبي ﷺ، وهذا القول يفهمه من يعرف الفرق بين التعظيم وظهور التعظيم، وقد علمنا أن كل ما يصدر عن المكلف مع نية القربة يسمى عملاً، والعمل إما فعل، كالصلاة، وإما قول، كقراءة القرآن، وإما عقد في القلب كالنية، ولا رابع لها، إلا على القول بأن الترك ليس فعلاً؛ فإن القسمة حينئذ رباعية، وليس في شيء مما يصدر عن المكلف ما يسمى أثراً، بل الأثر هو عاقبة الفعل والقول والعقد، فالصلاة فعل، وأثرها زيادة الإيمان، والاحتفال بالمولد عمل باتفاق العقلاء، جامع بين الفعل والقول، ولا أحد من أهل العلم يقول: إن الفعل أو القول يسمى أثراً، وهذا العمل إن كان عبادة؛ فلا بد له من دليل، وإن لم يكن عبادة؛ فهو إقحام ما ليس عبادة في معنى التدين، وفي صحيح مسلم عن عائشة مرفوعاً: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد».

وبهذا يعلم ما في قول الكاتب بعد ذلك: «الاحتفال بالمولد، هذا العمل ليس أصلاً،

وإنما هو أثر من آثار التعظيم لسيدنا محمد عليه الصلاة والسلام، فلا يصح أن يطلب عليه دليل، فالأدلة تطلب للأصول وليس للآثار؛ فأنت ترى أنه جعل الفعل الذي هو الاجتماع يوم المولد والأذكار التي تقال فيه لا تسمى فعلا، وإنما تسمى آثارا، والعقل السوي يميز بين الفعل وأثره، فضرب الزجاج يسمى فعلا، وانكساره يسمى أثرا، ولا أحد من العقلاء يقول: إن ضرب الزجاج أثر لا فعل، فكذلك الاحتفال فعل، وأثره ظهور التعظيم.

ويعلم أيضا ما في قوله: «يعني أن الأمر بتعظيم النبي عليه الصلاة والسلام أمر ثابت، ولكن يقوم المسلمون ببعض مظاهر هذا الحب والتعظيم من أناشيد وأذكار واجتماع على قراءة سيرته العطرة وهكذا، هذه الآثار لا يصح أن تطلب لها دليلا مستقلا؛ لأن الدليل ثبت للأصل، وهو استحباب تعظيمه عليه الصلاة والسلام، قال تعالى: ﴿لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾»، فالكاتب اخترع شيئا اسمه أثر ليقول: إن الدليل لا يطلب لمشروعية الأثر، ولكن الحقائق لا تتغير بتغير أسمائها، ولهذا صرح هو بأن الأناشيد والأذكار والاجتماع تسمى مظاهر، ومعلوم أن المظهر غير الأثر.

وقد كرر القول بالتفريق بين ما سماه أصلا وما سماه أثرا بقوله: «فن كان يريد أن يطلب الدليل فعليه أن يوجهه الى الأصل، وهو: ما الدليل على تعظيم رسول الله عليه الصلاة والسلام؟ ولا يطلب الدليل على أثر هذا التعظيم كعمل المولد أو قراءة القصائد وما شابه ذلك»، وتهافت هذا التفريق بين مما تقدم، فلا تطيل بالتكرار.

المسألة الثانية: أنه أراد أن يعزز ما سماه أثرا، بأمثلة، فقال: «المثال الأول: تعظيم المصحف، هذا أصل، يمكن للإنسان أن يطلب الدليل على تعظيم المصحف؟ ولكن هذا التعظيم له آثار متفاوتة بين الناس على حسب انفعالهم مع الأصل، فتقبيل المصحف مثلا، وتجليده، وطباعته ملونا، هذه آثار الأصل وهو التعظيم للقرآن الكريم، وهذه الآثار من تجليد المصحف، وطباعته، وألوانه، لا يحق للمسلم أن يسأل عن دليلها؛ لأنها آثار لتعظيم المصحف، والدليل يطلب للأصول والأفعال، لا للآثار».

ووجه المغالطة في ذلك: أنه جعلَ تغليف المصحف وحفظه وتجليده أثرا لتعظيمه، وهذه مغالطة صريحة؛ فإن أثر تعظيمه هو القرب من الله، وأما التغليف وشبهه فهو مظهر من مظاهر التعظيم، أي: أنه فعل من الإنسان، لا أثر لفعله، ألا ترى أنه أمر حسي يعود على المصحف بالرعاية عن كل ما يحط من قدره؟ وأما تقبيله؛ فلا أصل له من الشرع، ولو كان خيرا لسبقنا إليه الصحابة، فجعلُ تغليفه كتقبيله تلييس، وأرجو أن يكون وهما، لا قصداً، وأما الاحتفال بالمولد؛ فلا يعود على النبي ﷺ بشيء؛ لأن أثره اعتباري، فهو كتقبيل المصحف، والأثر في هذا وذاك لم يأمر الشارع بتحصيله، فكان مردودا باطلا.

المسألة الثالثة: أنه قال: «المثال الثاني: بر الوالدين أصل، وفعل، يَطْلُبُ المسلم الدليلَ عليه، وهذا صحيح وسليم، وهناك أدلة من القرآن والسنة أوجبت على المسلم احترام والديه، وهذا مما لا شك فيه، ولكن هناك آثار بر الوالدين يفعلها الناس، ولم يأت بها دليل مستقل، مثلاً تقبيل أيديهما، أو رأسهما، أو انتظار جلوسهما ثم جلوس الأولاد، وهكذا كثير من صور بر الوالدين التي لم يرد لها أدلة مستقلة تدل على كل جزئية فيها، فهل يصح لأحد أن يقول: ما الدليل على جواز تقبيل يد الوالدين، أو تغطيتهما عند النوم؟ طبعاً لا يصح؛ لأن هذا العمل من آثار بر الوالدين، فإذا جاز الأصل جاز الأثر».

ووجه المغالطة فيه: كوجه المغالطة في شأن المصحف؛ لأن إظهار محبة الوالدين بتقبيل رؤوسهما، أو أيديهما، ونحو ذلك لا حجر فيه، لأن الأمر بالبر شامل لكل ذلك، وهو يعود على الوالدين بالأنس، وأما تقبيل قبورهما؛ فباطل؛ لأنه لا يعود على الوالدين بشيء من الأنس أو السرور، وكذلك النبي ﷺ؛ فقد أمر الشارع بتوقيره وتعزيه، ولم يأمر بتوقير ميلاده، ولم يرد من الشارع أمر يمكن أن يلحق به الاحتفال بمولد النبي ﷺ، ثم يقال للكاتب: يلزمك أن تستحب استحباباً شرعياً إقامة حفلات ميلاد للآباء؛ لأن الشارع أمر بتعظيمهم، وهو لا يقول بذلك، ومما يدلك على بطلان الأصل الفاسد المخترع الذي سماه أثراً أن الكاتب لم ينفك عن تسميته فعلاً وعملاً، فقد قال: «ولكن هناك آثار بر الوالدين يفعلها الناس»، وقال: «لأن هذا العمل من آثار بر الوالدين»، فكيف يكون أثراً

وهو فعل وعمل؟

المسألة الرابعة: أنه قال: «المثال الثالث: تعظيم الكعبة أمر ثابت، ولكن ما الدليل المستقل على تبديل كسوة الكعبة؟ أو غسلها؟ واعتياد ذلك في كل عام؟».

والجواب: أن العناية بالكعبة مأمور بها شرعا بنص الكتاب والسنة، وأما قياس الاحتفال بميلاد النبي ﷺ بها؛ فقياس فاسد؛ لأن الكاتب لا يقول باستحباب إقامة احتفال سنوي لبناء الكعبة مع أن تعظيمها ثابت بالشرع، فكذلك يقال في الاحتفال بالمولد، وأما كسوتها كل سنة؛ فلأن الكسوة تلى وتهتك، وليس بلازم أن يكون ذلك في يوم معين من السنة، وأما غسلها؛ فإن كان لتطهيرها وتنظيفها؛ فهو أمر مشروع؛ لأنه فعل مشروع، لا مجرد أثر، ولكن لا يلتزم ذلك في يوم من السنة، وإن كان لغير غرض التنظيف، وإنما لا اعتقاد أن ذلك قرينة مؤقتة؛ فممنوع.

المسألة الخامسة: أنه قال: «المثال الرابع: توقير العلماء أصل ثابت، ولكن ما هو الدليل على كثير من صور التوقير التي نراها يضيق المقال عن ذكرها؟ هذه التفصيلات ما دليها؟».

والجواب: أن توقير العلماء توقير لما يحملونه من العلم، وهذا أمر مسلم، فهل يقال: إن من توقيرهم الاحتفال بأيام ميلادهم؟

المسألة السادسة: أنه قال: «ومن هذه التقارير نفهم كلام العلماء فيما لا دليل عليه مستقل، بأنه جائز أو مستحب؛ لأنه لم يخالف الأصل».

والجواب: أن جواز ما لا دليل عليه مستقل أمر مسلم، ولكن في أمور الدنيا، فإن جعلناه في أمور الدين؛ كان عبادة مبتدعة، وأما قوله: «أو مستحب»؛ فباطل باتفاق العلماء؛ لأن الاستحباب يعني أنه عبادة، ففي الحالين يلزم أنه عبادة فاتت النبي ﷺ على ما يأتي تفصيله إن شاء الله.

المسألة السابعة: أنه قال: «وهذا ما فعله الصحابة في جمع المصحف، فقد كان جواب سيدنا أبي بكر واضحاً «لكنه خير» أي: لم يناقض أصول الإسلام العامة، وإن هذا العمل يصب في تعظيم المصحف وأثر من آثار تعظيمه».

والجواب: أن جمع المصحف فعل، لا أثر، وقد صرح الكاتب بأنه فعل، وقد ساغ لأنه مصلحة وجودية غير مؤقتة، لا مصلحة اعتبارية، فهو مشروع ولو صدر عن التابعين؛ لأن الأعمال التي فيها مصالح للمسلمين أو شعائهم، ككسوة الكعبة، وجمع القرآن، وتوسعة المسجد، ونحو ذلك؛ لا حجر فيها؛ لأنها ليست أمرا اعتباريا مؤقتا بوقت يتكرر كل عام، أو كل شهر، أو كل أسبوع، بل هو أمر وجودي؛ يحصل إذا بليت الكسوة، وضاق المسجد، واحتيج إلى جمع القرآن أو طباعته، وهذا بخلاف الاحتفال بالمولد؛ فإن الغرض منه اعتبار مؤقت في يوم من كل سنة، بل لو سلم أنه مصلحة اعتبارية؛ فإن النبي ﷺ قال - كما في حديث العرياض بن سارية عند الخمسة إلا النسائي -: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين»، فلا يقاس غير الخلفاء عليهم.

المسألة الثامنة: أنه قال: «ولو أردنا أن نطلب دليلا مستقلا على كل عمل؛ لاحتجنا إلى أدلة لا متناهية؛ إذ الوقائع والحوادث ليست متناهية، ولبقينا في حلقة مفرغة، ولضيقنا على الناس واسعا، وحرمنا حالا من حيث لا ندري».

والجواب: أن في هذا من المغالطات الباطلة ما لا يخفى؛ فإننا لا نطالب بدليل مستقل لكل مسألة يشملها الدليل الكلي، وإنما نطالب بالدليل للعمل المخترع الذي لا ينضوي تحت شيء من أدلة الشرع إلا بخالفة أصل ثابت، كمسألة الاحتفال بالمولد؛ فإنها مسألة مخترعة بإجماع، ولا تدخل تحت دليل عام للعبادات، ونحن نسأل: هل الاحتفال بالمولد عبادة أو غير عبادة؟ فإن قالوا: ليس عبادة؛ قيل: إذن أنتم لا تقتربون به إلى الله، وإنما تفعلونه كمظهر من مظاهر الحياة، ففعله عبث دنيوي، وهو ملتبس بالنبي ﷺ على وجه غير شرعي، فيكون استهزاء، وإن قالوا: بل هو عبادة؛ قيل لهم: هل علمها النبي ﷺ وعلمها أصحابه؟ فإن قالوا: لا؛ قيل لهم: إذن أنتم أكمل من النبي ﷺ وأصحابه، وإن قالوا: علمها النبي ﷺ وأصحابه؛ قيل لهم: هل دعوا إليها؟ فإن قالوا: نعم؛ قلنا: هاتوا دليلكم، وإن قالوا: لم يدعوا إليها؛ قيل لهم: ألا يسعكم ما وسع النبي ﷺ وأصحابه؟ أم تريدون أن تكونوا أكمل منه ومنهم؟ أم ترون أن النبي ﷺ كتم شيئا من الحق؟

فإن قيل: إن الصحابة فعلوا أفعالا لم يكن يفعلها النبي ﷺ، كجمع القرآن، وتوسعة المسجد من جهة القبلة، والعهد بالخلافة لأحد بعينه، ونحو ذلك.

قيل: نعم، فعلوا ذلك وغيره لأنه ﷺ أقر فعل الخلفاء الراشدين قبل موته، كما في حديث العرابض المتقدم.

وأما أن الحوادث غير متناهية والأدلة الشرعية متناهية؛ فهذا - مع التجوز في عبارة عدم التناهي - فيه إلزام لمخالفكم بغير حق؛ فإنه لم يطلب لكل مسألة دليلا مستقلا، وإنما يطلب لمسألة الاحتفال بالمولد دليلا عاما تنضوي تحته، وأنتم عاجزون عن إيجاد ذلك.

وأما قوله: «ولضيقنا على الناس واسعا، وحرمانا حلالا من حيث لا ندري، فنضيق دائرة الحلال ونوسع دائرة الحرام للأسف»؛ فنقول: نعم، نحن نضيق على الناس في مسألة العبادة؛ لأن الأصل فيها التوقيف، وأما أن في هذا تحريما للحلال ففرية على الشرع وعلى مخالفكم، فإن الشارع لم يحكم بحل الاحتفال بالمولد، ولهذا لم يبطل مخالفكم حلالا قائما.

ونخلط الكاتب بين ما هو أثر وما هو فعل؛ قال: «وإذا طلب أحدهم الدليل على استحباب الاحتفال بمولده الشريف؟ فإننا نطالبه بمئات الأدلة على أفعاله التي لا يمكن أن يجد لها دليلا مستقلا إلا أنها لا تخالف أصول الإسلام»، وقد عرفتَ الجواب عنه.

المسألة التاسعة: أن الكاتب أورد على نفسه إيرادا قال فيه يخاطب نفسه: «لكن كيف تجيبون على أن هناك بعض الآثار التي قد تخالف أصولها؟»، ثم قال: «الجواب: أن الأثر الذي يناقض الأصل لا عبرة به، ولا يقبل، ليس لأنه لا دليل عليه، ولكن لأنه دخل في فعل يناقض أصولا شرعية، فهو داخل في النهي، وليس الجواز، ثم إن الأثر الذي يخالف الأصل مرفوض؛ إذ هو لا قيام له من نفسه، وإنما من الأصل».

والجواب: أن في هذا إضعافا لقوله؛ لأننا لو سلمنا له أن الاحتفال يسمى أثرا؛ لكان أثرا مخالفا للأصل، وهو أن الله لا يُعبد إلا بما شرع، وقد أجمع العلماء على أن العبادات توقيفية، لا يجوز فيها الاختراع، فيلزم الكاتب أن يرفض الاحتفال إذا سماه أثرا؛ لأنه مخالف لهذا الأصل.

وقد كرر نحواً من هذا المعنى فقال لاحقاً: «إن صور وأشكال ونماذج وانفعالات وآثار محبته عليه الصلاة والسلام لا يمكن أن تحصى أو تعد، فالْحُبُّ واسع في آثار محبته، ويتفنن في قربه من محبوبه، لكن بما لا يخالف أصلاً من أصول الإسلام»، والجواب عنه لا يخفى على القارئ إذا استحضر ما مر آنفاً.

المسألة العاشرة: أنه قال: «ومن هنا لم يعترض أحد من الصحابة على تبرك الصحابة بوضوء النبي أو عرقه الشريف أو شعره عليه الصلاة والسلام، ولم نسمع فيما نعلم أحداً من علماء الصحابة طلب الدليل على هذه الأفعال، السبب أنهم عرفوا أنها آثار لأصل ثابت عندهم وهو تعظيمه عليه الصلاة والسلام».

والجواب: أنه أراد أن يستدل بهذا لأصله الفاسد -الذي قرر فيه أن الاحتفال أثر لا فعل- فجعل تبرك الصحابة بوضوء النبي ﷺ وعرقه وشعره أثراً لتعظيم النبي ﷺ، وقد مر أن هذا وأشباهه تعد مظاهر للتعظيم، لا آثاراً له، وإنما الأثر ما يحصل لهم من البركة بمماسه أساره وما يصدر عن بدنه الشريف، وقد أقرهم النبي ﷺ على فعلهم وعلى طلبهم البركة من وضوئه وعرقه وشعره، والإقرار صورة من الحديث المرفوع، ثم يقال للكاتب: هل في الاحتفال بمولد النبي ﷺ تحصيل بركة شرعية أو دنيوية؟ فإن قال: تحصيل بركة شرعية؛ ورد عليه ما مر من أن هذا اختراع عبادة فاتت النبي ﷺ وأصحابه، وإن قال: تحصيل بركة دنيوية؛ قيل له: إن هذا -مع بطلانه في نفسه لكون الاحتفال غير متصل ببدن النبي ﷺ ولا بشيء من آثار بدنه- يرد عليه أن الصحابة كانوا لا يفرطون ببركة النبي ﷺ، وكانوا يقتتلون على فضل وضوئه، فكيف فرطوا بتلك البركة التي تحصل لهم كل عام في شهر ربيع الأول؟

المسألة الحادية عشرة: أنه قال: «ومما مضى لا يحق لأحد أن يقول: ما هو الدليل على استحباب فعل المولد؟ أو هل فعله الصالح؟».

والجواب: أنه بهذا يصرح باستحباب فعل المولد؛ لأنه فيما يدعيه أثر لتعظيم النبي ﷺ، وقد مر إبطال هذا المعنى؛ لأن الاستحباب حكم شرعي، ولا بد من إعادة سؤال

مر، وهو أن يقال: له هل الأكل فعل هذا الاحتفال أو عدم فعله؟ فإن قال: الأكل فعله؛ قلنا له: ما شاء الله! إذن فعلكم أكل من فعل النبي ﷺ! وإن قال: بل الأكل عدم فعله؛ قيل له: أكل الفعلين هو الدين، والآخر هو البدعة، إلا أن ثبتوا جواز اختراع عبادة جديدة لا يكون المتأخر أكل بفعلها من المتقدم.

المسألة الثانية عشرة: أنه قال: «إننا في ظل الهجمة التي نكرر لتشويه صورة رسول الله ﷺ أخرج ما نكون للتأكيد على هذا الاحتفال برسول الله وبمولده ﷺ؛ لتعريف العالم بأكله بالإنسان الكامل والرحمة المهداة».

والجواب: أن هذا مسلك غربي قائم على أن التعظيم يكون بالاحتفال، وما أكثر احتفالات الغرب التي يعلمون أنها لا تغير في الحقائق! حتى لتجد النصراني يشارك اليهودي في احتفالاته؛ لعلمه بعدم جدواها، وأما نحن فعندنا منهج رباني؛ فإن الله تعالى يقول: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾، فجعل الاتباع هو مظهر المحبة، ولم يقل: إن كنتم تحبون الله فاحتفلوا بمولدي، فكان جديرا بالكاتب أن يقول: في ظل تلك الهجمة يجب علينا بيان أحكام الشريعة السمحاء، بدلا من اختراع طريقة غريبة، والله تعالى يعلم أن الهجمة ستكون، ولم يشرع لعباده ما شرعه الكاتب!

فما يذكره الكاتب من أن الاحتفال بمولد النبي ﷺ أثر من آثار تعظيمه مغالطة كبرى، بل إن تعظيمه يكون بالصلاة والسلام عليه، واتباع أوامره، واجتناب نواهيه، والدفاع عنه وعن سنته، وكل هذا ليس له يوم مخصص في السنة، وأما الاحتفال بالميلاد؛ فيوم مخصص في السنة، وهذا يعني أن ذلك اليوم مقصود شرعا، وعلى هذا فبعض الشرع فات النبي ﷺ، أو كتبه، حاشاه بأبي هو وأمي، وصار المتأخرون أكل منه في العبادة.

والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.

كتبه عبد العزيز بن أحمد البجادي

١٤٤٨ / ٣ / ٦